الفصل الخامس

التمسك باتجاه الإصلاح لاقتصاد السوق الاشتراكي، وتمكين السوق من لعب دور حاسم في توزيع الموارد وإظهار دور الحكومة بصورة أفضل.

يُعتبر تحويل وظائف الحكومة لُبًّا لتعميق إصلاح النظام الإداري. والذي يجب معالجته جوهريًّا هو في الواقع ما ينبغي أن تفعله الحكومة، وما ينبغي ألا تفعله، في حين أنَّ مركز الثقل يكمن في العلاقات بين الحكومة والسوق والمجتمع، وأي شيء يجب أن يتحمله كل منها منفردًا، وأي شيء يجب أن تتحمله جميعًا.

«خطاب الرئيس الصيني في الجلسة الكاملة الثانية للدورة الكاملة الثانية للجنة المركزية الثامنة عشرة للحزب الشيوعي الصيني» (يوم ٢٨ فبراير عام ٢٠١٣).

في الوقت الراهن، يُعتبر تحويل وظائف الحكومة في غير موضعه، وما زال تدخل الحكومة في سير الاقتصاد الجزئي مفرطًا في الكثرة والجزئية، وما زال تنسيق الاقتصاد الكُلِّي غير متكامل، وتواجه الإدارة والرقابة على السوق مشاكل كثيرة نسبيًّا، والإدارة الاجتماعية في حاجة ماسة لتشديدها، وما زالت الخدمات العامة ضعيفة نسبيًّا. إنَّ هذه المشاكل القائمة لا تتفق مع المطالب الجديدة لبناء مجتمع رغيد الحياة على نحو شامل؛ لذا فإنَّ المزيد من إصلاح أجهزة الحكومة وتحويل وظائفها، هو مطلب حتمي لرفع كفاءة الحكومة، ولزيادة حيوية التنمية الاجتماعية أيضا. لذلك، علينا أن نعمل بحزم أقوى وقوة أكبر على دفع تحويل وظائف الحكومة، للتكيف على نحو أفضل مع المطالب الملحة لتعميق الإصلاح والانفتاح، والإسراع بخطوات تحويل نمط التنمية الاقتصادية، وتغيير أسلوب العمل وحماية التناغم والاستقرار الاجتماعيين.

«خطاب الرئيس الصيني في الجلسة الكاملة الثانية للدورة الكاملة الثانية للجنة المركزية الثامنة عشرة للحزب الشيوعي الصيني» (يوم ٢٨ فبراير عام ٢٠١٣).

إن الشيء الأهم في تحويل وظائف الحكومة هو توضيح اتجاه التحويل وطريقته. وعلى أساس تلخيص التجارب، طرحنا اتجاهًا عامًّا لتحويل وظائف الحكومة في الوقت الراهن، يتجسد فيما حَدَّدَهُ المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني من خلق بيئة تنموية جيدة، وتقديم الخدمات العامة الممتازة، وحماية الإنصاف والعدالة الاجتماعيين. وعليه، لا بُدَّ من تحديد نطاق وظائف الحكومة بشكل علمي، وتحسين الهياكل التنظيمية للحكومات على مختلف المستويات، وعقلنة تقسيم مهمات ومسئوليات الدوائر الحكومية مع التركيز على المسئولية، وضمان التوافق بين الصلاحيات والمسئوليات، بُناءً على هذا الاتجاه العام.

«خطاب الرئيس الصيني في الجلسة الكاملة الثانية للدورة الكاملة الثانية للجنة المركزية الثامنة عشرة للحزب الشيوعي الصيني» (يوم ٢٨ فبراير عام ٢٠١٣).

إنَّ دفع إصلاح الدوائر وتحويل الوظائف يتطلب معالجة صحيحة للعلاقات بين الأحجام الكبيرة والصغيرة، وبين استعادة السلطات وتوزيعها، وبين الحكومة والمجتمع، وبين الإدارة والخدمة. ومن المطلوب أن ندفع نظام الهيئات الكبرى بخطوات ثابتة، لكن ذلك لا يعني ضرورة توسيع كل الهيئات الوظائفية. فبعضها هيئات ذات وظائف مختصة، وبعضها الآخر هيئات متعددة الأغراض. ويمكن تطبيق نظام الهيئات الكبرى في هذه الهيئات متعددة الأغراض عند الحاجة، ولكن ليس من الضروري تطبيق هذا النظام في جميع الهيئات متعددة الأغراض، ولا توضع جميع الوظائف ذات العلاقة في سلة واحدة، فالأهم هو كيف يتم ترتيبها بصورة متطابقة مع الواقع، وأكثر علمية وعقلانية وفعالية. إنَّ تحويل وظائف الحكومة يتطلب توزيع السلطات والصلاحيات إلى الحكومات المحلية لإظهار حماستها ومبادرتها، غير أنه لا يعني توزيع كل السلطات والصلاحيات مهما كانت، أي يمكن توزيع ما يجب توزيعه، ويمكن مَركَزِة ما يجب مركزته. بالنسبة لبعض السلطات والصلاحيات، إذا وُزِعت بشكل مفرط، فمن الصعب تشكيل قوة مشتركة. وعلينا إطلاق العنان لدور القوى الاجتماعية في إدارة الشئون الاجتماعية؛ لأنَّ بعض الشئون لا تستطيع الحكومة التدخل فيها، وليس في مقدورها

إدارتها جيداً. في هذه الحالة، يمكننا ترك الجماهير للقيام بالإدارة الذاتية والخدمة الذاتية وفقًا للقانون؛ وفي الوقت نفسه، يجب تعزيز المعايرة والإرشاد للمنظمات الاجتماعية بشتى أنواعها، ولا سيما وجوب الاحتراس من النشاطات غير الشرعية التي يقوم بها بعض المغرضين تحت راية المنظمات الاجتماعية. وعلى الحكومة أن تضطلع بوظيفة الخدمة فعليًّا، وهذا لا شك فيه، ولكن عليها في الوقت ذاته، ألا تنسى أن وظيفة الإدارة للحكومة مهمة أيضًا، ويجب أن تؤدى جيداً، ولا يجوز الاهتمام بالخدمة دون الإدارة، فقول «الخدمة تتضمن الإدارة» يعني الاهتمام بالإدارة، ولا يجوز الاهتمام بإحداهما على حساب الأخرى، وعلى الحكومة إدارة ما يجب إدارته، بل وعليها إتقان هذه الإدارة على نحو جيد.

«خطاب الرئيس الصيني في الجلسة الكاملة الثانية للدورة الكاملة الثانية للجنة المركزية الثامنة عشرة للحزب الشيوعي الصيني» (يوم ٢٨ فبراير عام ٢٠١٣).

يجب تركيز القوة على دفع الجمع الوثيق بين إبداع العلوم والتكنولوجيا، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. المهم في ذلك هو المعالجة الصحيحة للعلاقة بين الحكومة والسوق، إذ يجب زيادة فتح القناة بين العلوم والتكنولوجيا والتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تعميق الإصلاح، بهدف تحويل السوق إلى قوة حقيقية لتوزيع الموارد الإبداعية، وتحويل المؤسسات الاقتصادية إلى قوام حقيقي للإبداع التكنولوجي. وينبغي للحكومة أن تبرز قدرتها العالية على إنجاز أعمالها في المجالات المتعلقة بالاقتصاد الوطني، ومعيشة الشعب وشريان الصناعات، وتعزيز الدعم والتنسيق، ووضع اتجاه التكنولوجيا وخطها بشكل عام، واستغلال المواضيع الخاصة الهامة للعلوم والتكنولوجيا والمشاريع الحيوية للدولة كحلقات مفصلية، لتركيز القوى على أن تتبوأ مكانة عالية.

«خطاب الرئيس الصيني في الدراسة الجماعية التاسعة لأعضاء المكتب السياسي للجنة المركزية الثامنة عشرة للحزب الشيوعي الصيني» (يوم ٣٠ سبتمبر عام ٢٠١٣) «صحيفة الشعب اليومية» في يوم ٢ أكتوبر عام ٢٠١٣

لا بُدَّ من زيادة القوة لتحويل وظائف الحكومة، إذ ينبغي توزيع السلطات والصلاحيات التي يجب توزيعها بحماسة ومبادرة، وإتقان إدارة الشئون التي يجب إدارتها بصورة جادة ومسئولة، والانسحاب من «منطقة التسلل» وملء «الموقع الفارغ»

«خطاب الرئيس الصيني في الجلسة الكاملة الأولى للدورة الكاملة الثالثة للجنة المركزية الثامنة عشرة للحزب الشيوعي الصيني» (يوم ٩ نوفمبر عام ٢٠١٣).

يمثل تمكين السوق من إظهار دورها الحاسم في توزيع الموارد وإظهار دور الحكومة على نحو أفضل، وجهة نظر هامة واردة في قرار هذه الدورة الكاملة؛ وذلك لأنَّ إصلاح النظام الاقتصادي ما زال مركز ثقل لتعميق الإصلاح على نحو شامل، وما زالت المسألة الجوهرية لإصلاح النظام الاقتصادي، تكمن في كيفية المعالجة الصحيحة للعلاقة بين الحكومة والسوق.

«إيضاح حول (قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني بشأن عدة مسائل هامة تتعلق بتعميق الإصلاح على نحو شامل)» (يوم ٩ نوفمبر عام ٢٠١٣)، «صحيفة الشعب اليومية» في يوم ١٦ نوفمبر عام ٢٠١٣

عبر الممارسات التي دامت أكثر من ٢٠ سنة، أُنْشِئَ في الصين نظام أولي لاقتصاد السوق الاشتراكي، لكن ما زالت هناك مشاكل غير قليلة، تتمثل رئيسيًّا في عدم معايرة نظام السوق، ووجود ظواهر السعي وراء الفوائد الاقتصادية بأساليب غير شرعية على نطاق واسع، وتأخر تنمية سوق عوامل الإنتاج الأساسية، وتواجد ظاهرة عدم استغلال بعض هذه العوامل مع ظاهرة عدم تلبية العديد من المطالب الفعالة؛ وعدم توحيد قواعد السوق، واستمرار الحماية القطاعية وتقسيم المناطق بكثرة، وعدم كفاية التنافس السوقي، وعرقلة جهود الحفاظ على المتفوق واستئصال المتدني، والتعديل الهيكلي وغيرها. إذا لم تُعالَج هذه المشاكل جيدًا؛ فمن الصعب أن يتشكل نظام متكامل لاقتصاد السوق الاشتراكي.

«إيضاح حول (قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني بشأن عدة مسائل هامة تتعلق بتعميق الإصلاح على نحو شامل)» (يوم ٩ نوفمبر عام ٢٠١٣) «صحيفة الشعب اليومية» في يوم ١٦ نوفمبر عام ٢٠١٣

إنَّ المعالجة الصحيحة للعلاقة بين الحكومة والسوق بصورة أفضل، هي في الواقع معالجة صحيحة لمسألة ما إذا كانت السوق أم الحكومة تلعب دورها الحاسم في توزيع الموارد. إنَّ تنمية الاقتصاد تتطلب رفع فعالية توزيع الموارد، وخاصة الموارد النادرة، إذ يتعين إنتاج أكبر كمية ممكنة من المنتجات وتحقيق أكبر كمية ممكنة من الفوائد بأقل ما يمكن من الموارد. لقد برهنت النظرية والممارسة على أنَّ توزيع الموارد بواسطة السوق هو أكثر الأشكال فعالية. إنَّ كون السوق مُقَرِّرًا لتوزيع الموارد فهو قانون عام لاقتصاد السوق؛ إذ أنَّ اقتصاد السوق من حيث الجوهر ما هو إلا الاقتصاد الذي تقرر فيه السوق توزيع الموارد. فعند إكمال نظام اقتصاد السوق الاشتراكي، من الضروري أن نلتزم بهذا القانون، ونركز قوانا على معالجة المسائل المتمثلة في عدم اكتمال نظام السوق، وفرط التدخل الحكومي، وعدم كون الإدارة والرقابة في مكانهما. إنَّ إتمام تحديد الموقع الذي «يُمَكِّنُ السوق من لعب الدور الحاسم في توزيع الموارد» سيساعد كل أعضاء الحزب والمجتمع على تشكيل مفهوم صحيح عن العلاقة بين الحكومة والسوق، وعلى تحويل نمط التنمية الاقتصادية، وكذلك على تحويل وظائف الحكومة وكبح جماح ظواهر التواني والفساد.

«إيضاح حول (قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني بشأن عدة مسائل هامة تتعلق بتعميق الإصلاح على نحو شامل)» (يوم ٩ نوفمبر عام ٢٠١٣) «صحيفة الشعب اليومية» في يوم ١٦ نوفمبر عام ٢٠١٣

يُطبَّق في الصين نظامُ اقتصاد السوق الاشتراكي، فما زال علينا التمسك بإظهار تفوق النظام الاشتراكي في الصين، وإظهار الدور الإيجابي للحزب والحكومة. يمكن للسوق أن تلعب دورها الحاسم في توزيع الموارد، لكنها لا تستطيع لعب كل الأدوار.

«إيضاح حول (قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني بشأن عدة مسائل هامة تتعلق بتعميق الإصلاح على نحو شامل)» (يوم ٩ نوفمبر عام ٢٠١٣) «صحيفة الشعب اليومية» في يوم ١٦ نوفمبر عام ٢٠١٣

إنَّ تنمية اقتصاد السوق الاشتراكي لا تتطلب إظهار دور السوق فحسب، بل تتطلب إظهار دور الحكومة أيضًا، لكن وظيفة دور السوق تختلف عن وظيفة دور الحكومة. لقد طرحت الدورة الكاملة في قرارها، مطالب واضحة لإظهار دور الحكومة بصورة أفضل، مؤكدة على أنَّ السيطرة الكلية العلمية، والمعالجة الفعالة من الحكومة، هما من المطالب الطبيعية لإظهار تفوق نظام اقتصاد السوق الاشتراكي. كما وضعت الدورة الكاملة في قرارها تخطيطًا لإكمال نظام التنسيق والسيطرة الكُليَّة، وأداء وظائف الحكومة بشكل شامل وصحيح، وتحسين الهيكل التنظيمي للحكومة، مشددة على أنَّ مهام وواجبات الحكومة ودورها هي في الأساس الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، وتعزيز وتحسين الخدمات العامة، وضمان المنافسة العادلة، وتعزيز إدارة ومراقبة السوق، والحفاظ على نظام السوق، ودفع التنمية المستدامة، والتشجيع على الرخاء المشترك، وإصلاح اختلال السوق.

«إيضاح حول (قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني بشأن عدة مسائل هامة تتعلق بتعميق الإصلاح على نحو شامل)» (يوم ٩ نوفمبر عام ٢٠١٣) «صحيفة الشعب اليومية» في يوم ١٦ نوفمبر عام ٢٠١٣

إنَّ قرار الدورة الكاملة بالتمسك وتطوير التحليلات والتفسيرات ذات الصلة منذ انعقاد المؤتمر الوطني الخامس عشر للحزب الشيوعي الصيني، يدعو إلى ضرورة تنمية اقتصاد الملكية المختلطة بنشاط، ويؤكد على أنَّ هذا الاقتصاد المتسم بامتلاك الأسهم على نحو متقاطع والاندماج المتبادل بين الرساميل الحكومية والجماعية، والرساميل غير الحكومية هو شكل هام لتحقيق النظام الاقتصادي الأساسي، من شأنه أن يساعد الرساميل الحكومية على توسيع الوظائف وضمان القيمة وزيادتها

ورفع القدرة التنافسية. هذه هي طريقة فعالة واختيار حتمي للتمسك بمكانة الملكية العامة كعامل مسيطر، وتنشيط حيوية اقتصاد القطاع العام وقدرته في التحكم وتأثيره في ظل الظروف الجديدة.

«إيضاح حول (قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني بشأن عدة مسائل هامة تتعلق بتعميق الإصلاح على نحو شامل)» (يوم ٩ نوفمبر عام ٢٠١٣) «صحيفة الشعب اليومية» في يوم ١٦ نوفمبر عام ٢٠١٣

تُعَدُّ المؤسسات الاقتصادية المملوكة للدولة قوة هامة لدفع عصرنة الدولة وضمان المصالح المشتركة لأبناء الشعب. ومن خلال الإصلاحات المستمرة لسنوات عديدة، اندمجت هذه المؤسسات عمومًا في اقتصاد السوق. لكنها في الوقت نفسه، تعاني من بعض المشاكل والقصور، الأمر الذي يحتاج إلى دفع عملية الإصلاح إلى حد أكبر.

«إيضاح حول (قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني بشأن عدة مسائل هامة تتعلق بتعميق الإصلاح على نحو شامل)» (يوم ٩ نوفمبر عام ٢٠١٣) «صحيفة الشعب اليومية» في يوم ١٦ نوفمبر عام ٢٠١٣

إنَّ المثابرة على النظام الاقتصادي الأساسي وإكماله وتحسينه، تتطلب « تمسُّكَين بثبات دون تردد» (أي التمسك بتوطيد وتطوير اقتصاد القطاع العام بثبات دون تردد؛ والتمسك بتشجيع ودعم وإرشاد تنمية اقتصاد القطاع غير العام بثبات دون تردد) فطرح قرار الدورة الكاملة من أبعاد متعددة، إجراءات إصلاحية فيما يتعلق بتشجيع ودعم وإرشاد تنمية اقتصاد القطاع غير العام، وإذكاء حيويته وقدرته الخلاقة. ومن ناحية تحديد الوظائف، يوضح القرار أنَّ اقتصادي القطاعين العام وغير العام كلاهما جزءٌ هامٌّ من اقتصاد السوق الاشتراكي، وأساس هام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الصين. ومن ناحية حماية الملكية، ويؤكد بوضوح على أنَّ حُرْمَة حق ملكية اقتصاد القطاع العام لا تُنْتَهَكُ، وحُرْمَة حق ملكية اقتصاد القطاع غير العام لا تُنْتَهَكُ أيضًا. ومن ناحية المعاملة سياسيًّا، يُشدد على التمسك

بتكافؤ الحقوق والفرص والقواعد، وتنفيذ النظام الموحد للسماح بالنفاذ إلى السوق، كما يدعو القرار إلى تشجيع مؤسسات القطاع غير العام على المشاركة في إصلاح المؤسسات المملوكة للدولة، والتشجيع على تطوير المؤسسات ذات الملكية المختلطة والتي تسيطر على أسهمها الرساميل غير العامة، وتشجيع المؤسسات الاقتصادية غير الحكومية ذات الظروف الملائمة على إنشاء نظام للمؤسسات الحديثة؛ وهذا سيساعد في دفع التنمية السليمة لاقتصاد القطاع غير العام.

«إيضاح حول (قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني بشأن عدة مسائل هامة تتعلق بتعميق الإصلاح على نحو شامل)» (يوم ٩ نوفمبر عام ٢٠١٣) «صحيفة الشعب اليومية» في يوم ١٦ نوفمبر عام ٢٠١٣

يدعو قرار الدورة الكاملة إلى ضرورة تنفيذ نظام الميزانية الشامل والمتطابق مع المعايير والعلني والشفاف، وتعزيز صلاحيات الحكومة المركزية ومسئولياتها في الإنفاق بشكل مناسب، واتخاذ الدفاع الوطني والدبلوماسية والأمن القومي وما يتعلق بقواعد وإدارة السوق الموحدة في البلاد كلها وغيرها من القضايا، صلاحيات للحكومة المركزية، كما ينبغي اتخاذ بناء وصيانة بعض مشاريع الضمان الاجتماعي والمشاريع الهامة العابرة للأقاليم وغيرها، صلاحيات مشتركة للحكومة المركزية والحكومات المحلية، وعقلنة علاقة الصلاحيات بالتدريج. ويمكن للحكومة المركزية تفويض الحكومات المحلية بتحمل بعض الصلاحيات والمسئوليات في الإنفاق من خلال تنظيم المدفوعات التحويلية، وبالنسبة إلى الخدمات العامة العابرة للأقاليم وذات التأثيرات الكبيرة نسبيًّا على المناطق الأخرى، ينبغي للحكومة المركزية أن تتحمل بعض صلاحيات الحكومات المحلية ومسئولياتها في الإنفاق من خلال المدفوعات التحويلية.

إنَّ الغرض الرئيسي لهذه الإجراءات الإصلاحية هو توضيح الصلاحيات وإصلاح النظام الضريبي والحفاظ على استقرار الأعباء الضريبية، وشفافية الميزانية، ورفع الفعالية، والإسراع بتشكيل نظام مالي حديث يصب في صالح تحويل أسلوب

التنمية الاقتصادية وإقامة سوق موحدة عادلة ودفع تكافؤ الخدمات العامة الأساسية، وتشكيل نظام مالي وضريبي باستطاعته تمكين الموارد المالية للحكومة المركزية والحكومات المحلية من التطابق مع صلاحياتها، وحتى إذكاء كُلٍّ من روح المبادرة، المركزية والمحلية.

«إيضاح حول (قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني بشأن عدة مسائل هامة تتعلق بتعميق الإصلاح على نحو شامل)» (يوم ٩ نوفمبر عام ٢٠١٣) «صحيفة الشعب اليومية» في يوم ١٦ نوفمبر عام ٢٠١٣

يجب اتخاذ إصلاح النظام الاقتصادي مركز ثقل، وإظهار دوره الريادي. فقد رسم قرار الدورة الكاملة بـ«التمحور الوثيق حول ست نقاط» خريطة طريق لتعميق الإصلاح على نحو شامل، ويؤكد على وجه الخصوص على ضرورة إظهار الدور الريادي لإصلاح النظام الاقتصادي باعتباره مركز ثقل. إنَّ الظروف الأساسية للصين والمتمثلة في أنها ما زالت وستظل لفترة طويلة من الزمن في المرحلة الأولية من الاشتراكية، لم تتغير، ولم يتغير التناقض الاجتماعي الرئيسي بين متطلبات المواطنين المادية والثقافية المتزايدة مع مرور الأيام، والإنتاج الاجتماعي المتخلف، في حين لم تتغير كذلك المكانة الدولية للصين كأكبر دول نامية في العالم. وهذه كلها تقرر أنَّ البناء الاقتصادي ما زال بؤرة لأعمال الحزب كله. لنُوَحِّدَ أفكارنا فعلاً لتوفيقها مع روح الدورة الكاملة الثالثة للجنة المركزية الثامنة عشرة للحزب الشيوعي الصيني» (يوم ١٢ نوفمبر عام ٢٠١٣) مجلة «البحث عن الواقع» العدد الأول لعام ٢٠١٤

في الوقت الراهن، هناك عدد غير قليل من حواجز الأنظمة والآليات المقيدة للتنمية العلمية، تتجمع في مجال الاقتصاد. ومهمة إصلاح النظام الاقتصادي ما زالت بعيدة عن الإنجاز، ولم تُفَجَّرْ القوة الكامنة لهذا الإصلاح تمامًا. ومن أجل التمسك بلا تردد باتخاذ البناء الاقتصادي مهمة محورية؛ فمن اللازم التمسك بلا تردد باتخاذ إصلاح النظام الاقتصادي نقطة جوهرية.

«لنُوَحِّدَ أفكارنا فعلاً لتوفيقها مع روح الدورة الكاملة الثالثة للجنة المركزية الثامنة عشرة للحزب الشيوعي الصيني» (يوم ١٢ نوفمبر عام ٢٠١٣) مجلة «البحث عن الواقع» العدد الأول لعام ٢٠١٤

إنَّ إصلاح النظام الاقتصادي له تأثير هام ودور رابط بالنسبة للإصلاحات في المجالات الأخرى، حيث أنَّ سرعة التقدم في الأوجه الهامة لإصلاح النظام الاقتصادي الهام تقرر سرعة التقدم لإصلاح النظم الكثيرة في المجالات الأخرى، وتتحلَّى بميزة «نتف شعرة واحدة يَهزُّ البدن كله» كان كارل ماركس قد قال في كتابه بعنوان «مقدمة» (نقد علم الاقتصاد السياسي): «إنَّ ما ظهر في عملية الإنتاج الاجتماعي التي يعيش فيها الناس، من علاقات معينة حتمية ومستقلة عن إرادتهم، هو بالذات علاقات إنتاج مناسبة لمرحلة تطور معينة لقواهم الإنتاجية المادية. ومجموع هذه العلاقات يُشَكِّلُ هيكلاً اقتصاديًّا للمجتمع؛ أي قاعدة واقعية يقوم عليها البناء الفوقاني، القانوني والسياسي، ويتلاءم معها شكل معين للوعي الاجتماعي» وأثناء عملية تعميق الإصلاح على نحو شامل، علينا المثابرة على اتخاذ إصلاح النظام الاقتصادي محورًا رئيسيًّا، والسعي وراء الحصول على اختراقات جديدة في إصلاح المجالات الهامة والحلقات المفتاحية؛ بما يساعد على دفع وتحريك الإصلاحات في الميادين الأخرى، حتى نجعل الإصلاحات في مختلف الميادين تتقدم جَنْبًا إلى جَنْبٍ، وتشكل قوة مشتركة، بدلاً من أن يعمل كُلٌّ منَّا بمفرده، مع عدم تركيز الجهود.

«لنُوَحِّدَ بالفعل أفكارنا وفقًا لروح الاجتماع الكامل الثالث للجنة المركزية الثامنة عشرة للحزب الشيوعي الصيني» (يوم ١٢ نوفمبر عام ٢٠١٣) مجلة «البحث عن الواقع» العدد الأول لعام ٢٠١٤

يجب التمسك باتجاه إصلاح اقتصاد السوق الاشتراكي. ويُعتبر طرح هدف الإصلاح – لإقامة نظام اقتصاد السوق الاشتراكي – إبداعًا هامًّا نظريًّا وتطبيقيًّا لحزبنا في مسيرة بناء الاشتراكية ذات الخصائص الصينية؛ بفضله حَلَّ حزبنا مشكلة هامة لم تَحُلَّها الدول الاشتراكية الأخرى منذ زمن طويل.

«لنُوَحِّدَ أفكارنا فعلاً لتوفيقها مع روح الدورة الكاملة الثالثة للجنة المركزية الثامنة عشرة للحزب الشيوعي الصيني» (يوم ١٢ نوفمبر عام ٢٠١٣) مجلة «البحث عن الواقع» العدد الأول لعام ٢٠١٤

فيما يتعلق بالتمسك باتجاه إصلاح اقتصاد السوق الاشتراكي، فإنَّ الفصل الجوهري هو المعالجة الصحيحة للعلاقات بين الحكومة والسوق، وتمكين السوق من إظهار الدور الحاسم في توزيع الموارد مع إظهار دور الحكومة بصورة أفضل. وهذا يُعتبر تقدمًا هامًّا آخر لحزبنا من حيث النظرية والتطبيق.

«لنُوَحِّدَ أفكارنا فعلاً لتوفيقها مع روح الدورة الكاملة الثالثة للجنة المركزية الثامنة عشرة للحزب الشيوعي الصيني» (يوم ١٢ نوفمبر عام ٢٠١٣) مجلة «البحث عن الواقع» العدد الأول لعام ٢٠١٤

إنَّ التمسك باتجاه إصلاح اقتصاد السوق الاشتراكي هو مبدأ أساسي يجب اتباعه في إصلاح النظام الاقتصادي، وهو أيضًا ركيزة هامة لتعميق الإصلاح على نحو شامل. إنَّ عملية تمكين السوق من لعب الدور الحاسم في توزيع الموارد، تتناول في الأساس إصلاح النظام الاقتصادي، لكنها ستؤثر حتمًا على ميادين أخرى، مثل السياسة والثقافة والمجتمع والحضارة الإيكولوجية وبناء الحزب. لذا، يجب دفع تقدم إصلاحات الأنظمة في مختلف الميادين سويًّا صوب إقامة نظام متكامل لاقتصاد السوق الاشتراكي، وفي الوقت نفسه يجب جعل الحلقات المعنية – لمختلف الميادين ذاتها – تتكيف مع المطالب الجديدة المطروحة من تنمية اقتصاد السوق الاشتراكي.

«لنُوَحِّدَ أفكارنا فعلاً لتوفيقها مع روح الدورة الكاملة الثالثة للجنة المركزية الثامنة عشرة للحزب الشيوعي الصيني» (يوم ١٢ نوفمبر عام ٢٠١٣) مجلة «البحث عن الواقع» العدد الأول لعام ٢٠١٤

عند دفع عملية الحضرنة، يجب الاهتمام بعلاقتين: الأولى وهي العلاقة بين السوق والحكومة؛ أي ينبغي التمسك بتمكين السوق من لعب الدور الحاسم في توزيع

الموارد على أن تؤدي الحكومة وظائفها بصورة أفضل في مجالات مثل خلق البيئة القائمة على النظام، ووضع خطة التنمية، وبناء منشآت البنية التحتية، وتقديم الخدمات العامة، وتعزيز المعالجة الاجتماعية. والثانية وهي العلاقة بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية؛ أي تتحمل الحكومة المركزية المسئولية عن وضع المبادئ والسياسات الأساسية، ووضع الخطة العامة والتوزيع الاستراتيجي للحضرنة. أما الحكومات المحلية على مستوى المقاطعة وما دون ذلك فعليها أن تعمل انطلاقًا من ظروفها الخاصة لتنفيذ وتطبيق الخطة العامة، ووضع خطط ملائمة، للقيام بأعمال البناء والإدارة بصورة خلاقة.

«خطاب الرئيس الصيني في اجتماع العمل المركزي حول الحضرنة» (يوم ١٢ ديسمبر عام ٢٠١٣).

إنَّ إحدى الحلقات الهامة لدفع الحضرنة تتمثل في نظام تسجيل الإقامة الدائمة. وينبغي رفع القيود عن تسجيل الإقامة الدائمة تمامًا في البلدات ذات الأنظمة المعنية والمدن الصغيرة، ورفع القيود عن تسجيل الإقامة الدائمة في المدن المتوسطة بانتظام، وتحديد الشروط الخاصة بتسجيل الإقامة الدائمة في المدن الكبيرة تحديدًا معقولاً، والسيطرة الحازمة على حجم السكان في المدن الكبرى، ويتم كل ذلك وفقًا لروح الدورة الكاملة الثالثة للجنة المركزية الثامنة عشرة للحزب الشيوعي الصيني.

«خطاب الرئيس الصيني في اجتماع العمل المركزي حول الحضرنة» (يوم ١٢ ديسمبر عام ٢٠١٣).

إنَّ مفتاح معالجة مشكلة الاستغلال الانتشاري للأراضي المخصصة للبناء هو الاعتماد على النظام. إنَّ إصلاح نظام الأراضي له دور مهم مماثل لتحرك طفيف في جزء واحد قد يؤثر على الوضع كله؛ فمن اللازم دفعه بخطوات ثابتة حسب مبدأ التشبث بعدم تجاوز الخط الأحمر، وإجراء التجارب قبل التنفيذ. لا يجوز تغيير طبيعة الملكية العامة للأراضي، ولا يجوز تجاوز الخط الأحمر لضمان مساحة

الأراضي الزراعية، كما لا يجوز الإضرار بمصالح الفلاحين. وعلى أساس ذلك، يمكن إجراء الاستكشافات على نحو منتظم.

«خطاب الرئيس الصيني في اجتماع العمل المركزي حول الحضرنة» (يوم ١٢ ديسمبر عام ٢٠١٣).

في الوقت الحالي، تعمل مختلف المناطق بنشاط على دفع تجربة تداول حقوق مقاولة وإدارة الأراضي الزراعية، وهذا يساعد على تغيير حالة التفرق المفرط للأراضي الريفية في بعض المناطق، ورفع فعالية الإنتاج الزراعي. خلال هذه العملية، يجب احترام رغبات الفلاحين وضمان حقوقهم ومصالحهم، وتجنب تمركز الأراضي تمركزًا مفرطًا لدى قلة من الناس، والحد من التغير الجذري لاستخدامات الأراضي؛ مما يؤدي إلى فرط اتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء في الأرياف. كما لا يسمح بزيادة الأراضي المستخدمة للبناء في المدن والبلدات بذريعة إصلاح نظام الأراضي والتكامل بين الحضر والريف. إنَّ هذا التصرف يشبه «تعليق رأس خروف وبيع لحم كلاب» فلا يُسمح بوجوده أبدًا.

«خطاب الرئيس الصيني في اجتماع العمل المركزي حول الحضرنة» (يوم ١٢ ديسمبر عام ٢٠١٣).

إنَّ بناء منشآت البنية التحتية والمساكن المخصصة لذوي الدخل المتوسط والمنخفض في المدن، هو قطاع لا يحقق أرباحًا أو له ربح ضئيل وفوائده التجارية قليلة، وفترته لاسترداد الاستثمار طويلة، لكن فوائده الاجتماعية جيدة؛ لذا يجب على المؤسسات المصرفية غير التجارية أن تقدم لهذا القطاع خدمات تمويلية منخفضة التكلفة وطويلة المدة، بدلاً من الاعتماد الدائم على البنوك التجارية. من أجل دفع إصلاح المؤسسات المصرفية غير التجارية، ينبغي إظهار الدور الهام لهذه الهيئات القائمة حاليًا في عملية الحضرنة على خير وجه، مع دراسة إقامة مؤسسات مصرفية غير تجارية خاصة لمنشآت البنية التحتية والوحدات السكنية في المدن، بهدف تقديم خدمات

تمويلية معيارية وشفافة ومعقولة التكلفة ومناسبة المدة لبناء منشآت البنية التحتية والوحدات السكنية في المدن.

ينبغي تخفيف القيود للسماح بالنفاذ إلى السوق، ووضع لائحة دخول المؤسسات غير العامة إلى ميدان الإدارة ذات الترخيص الخاص، وتشجيع رأس المال الاجتماعي على المشاركة في استثمار وإدارة المرافق العامة في المدن، لحل مشكلة نقص مصادر الأموال لبناء وإدارة بعض منشآت البنية التحتية شبه العامة. كما ينبغي المعالجة الصحيحة لمشكلة أسعار خدمات منشآت البنية التحتية في المدن، بما يفيد المستثمرين، ويحقق لهم فوائدًا مستقرة طويلة الأمد.

«خطاب الرئيس الصيني في اجتماع العمل المركزي حول الحضرنة» (يوم ١٢ ديسمبر عام ٢٠١٣).

في الوقت الراهن، تشهد تغيرات علاقات الإنتاج الزراعي في الصين اتجاهًا جديدًا، يتمثل في تزايد عدد العائلات الفلاحية التي تشارك في تداول حقوق مقاولة الأراضي وإدارتها، وفصل قوام مقاولي الأراضي عن قوام أصحاب حق إدارة الأراضي. وطرحت هذه التغيرات مطلبًا جديدًا لإكمال وتحسين النظام الإداري الأساسي الريفي. فمن الضروري مواصلة استكشاف شكل فعال لتحقيق الملكية الجماعية للأراضي الريفية، ووضع حق الملكية الجماعية موضع التنفيذ، وضمان استقرار حقوق العائلات الفلاحية في المقاولة، ورفع السيطرة عن حق إدارة الأراضي؛ للإسراع بتشكيل منظومة مجسمة ومركبة لإدارة الزراعة الحديثة. تتخذ الإدارة القائمة على العائلات الفلاحية أساسًا، والتعاون والاتحاد رابطةً، والخدمات الاجتماعية ركيزةً.

«خطاب الرئيس الصيني في اجتماع العمل المركزي الريفي» (يوم ٢٣ ديسمبر عام ٢٠١٣).

قبل الإصلاح، كانت الأراضي الجماعية في الأرياف تتميز بالدمج بين حق الملكية وحق الإدارة، أي أنَّ الأراضي مملوكة للجماعة، وتحت الإدارة الجماعية الموحدة. أما

نظام مسئولية المقاولة القائمة على العائلات الفلاحية إزاء الإنتاج، فقد فصل حق ملكية الأراضي عن حق مقاولتها وإدارتها، أي أنَّ حق الملكية يكون للجماعة وحق المقاولة والإدارة للعائلات الفلاحية. هذا إبداع هام في الإصلاح الريفي في الصين. والآن يشهد الإصلاح الريفي إبداعًا هامًّا آخر، يتجسد في تقسيم حقوق الفلاحين في مقاولة وإدارة الأراضي إلى حق المقاولة وحق الإدارة؛ لتحقيق تواجدهما بصورة متوازية امتثالاً لرغبة الفلاحين في الحفاظ على حق مقاولة الأراضي وتداول حق إدارة الأراضي. إنَّ هذا سيساعد على المثابرة على حق الملكية الجماعية للأراضي على نحو أفضل، وضمان حق العائلات الفلاحية في مقاولة الأراضي بشكل أحسن، وزيادة مرونة استخدام حق إدارة الأراضي، ودفع تنمية الزراعة الحديثة.

«خطاب الرئيس الصيني في اجتماع العمل المركزي الريفي» (يوم ٢٣ ديسمبر عام ٢٠١٣).

يُعتبر إصلاح نظام الأراضي الريفية قضية هامة تشمل قوامات وعلاقات مصالحيه معقدة للغاية، فيجب دفع هذا الإصلاح بشكل حذر وسليم. ومهما كان الإصلاح، فلن نسمح له بأن يؤدي إلى تقويض الملكية الجماعية للأراضي الريفية، وإلى تقليل مساحة الأراضي الزراعية، وإلى خفض إنتاج الحبوب الغذائية، وإلى انتهاك مصالح الفلاحين. ويجب تعزيز إدارة وخدمة عمليات تداول حق إدارة الأراضي، وتحريك تجارة تداول حقوق الملكية الريفية بما فيها حق إدارة الأراضي بشكل علني عادل ومعياري. ويجب على لجان الحزب والحكومات - بمختلف المستويات - أن تعزز القيادة لأعمال إصلاح نظام الأراضي الريفية، وعلى الهيئات المختصة أن تسرع في وضع خطط عمل أو مشروعات تجريبية، وتعزز الإرشاد والتوجيه والرقابة والفحص في هذا الصدد.

«خطاب الرئيس الصيني في اجتماع العمل المركزي الريفي» (يوم ٢٣ ديسمبر عام ٢٠١٣).

ينبغي دراسة فتح قنوات جديدة للاستثمار وتدبير الأموال، وإقامة وإكمال آلية فعالة طويلة الأمد؛ للزيادة المستقرة للاستثمارات في دعم الزراعة والمناطق الريفية والفلاحين. ما زالت الأعمال المصرفية في الأرياف مشكلة دائمة وكبيرة وصعبة الحل؛ فالنقطة الحاسمة لحلها هي تركيز القوى على التصميم العلوي للنظم والآليات، والتشجيع على تجربة الأعمال المصرفية التعاونية للفلاحين، وإقامة منظومة مالية ملائمة للخصائص الزراعية والريفية.

«خطاب الرئيس الصيني في اجتماع العمل المركزي الريفي» (يوم ٢٣ ديسمبر عام ٢٠١٣).

في نوفمبر العام الماضي، وضعت الدورة الكاملة الثالثة - للجنة المركزية الثامنة عشرة للحزب الشيوعي الصيني - تخطيطًا عامًّا حول تعميق الإصلاح على نحو شامل، وطرحت خريطة طريق وجدولاً زمنيًّا للإصلاح، بما يشمل ١٥ مجالاً وأكثر من ٣٣٠ إجراء إصلاحي هام نسبيًّا. والأهم في ذلك هو تعميق إصلاح النظام الاقتصادي، وبناء منظومة سوق موحدة ومنفتحة وتنافسية ومنتظمة؛ بما يجعل السوق تلعب دورها الحاسم في توزيع الموارد، مع إظهار دور الحكومة على نحو أفضل.

«لتتعاون الصين وألمانيا يدًا بيد لإفادة الصين وأوروبا والعالم» (يوم ٢٨ مارس عام ٢٠١٤) «صحيفة الشعب اليومية» في يوم ٢٩ مارس عام ٢٠١٤.

●●●